**ورقة عمل**

**مقدمة إلى**

**المؤتمر العالمي لمنظمة المدينة ومؤسسات المجتمع المدني**

**20–22/10/2017**

**إسطنبول – تركيا**



**د. محسن محمد صالح**

**بناء حياة مشتركة مع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء**

**بناء حياة مشتركة مع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء**[[1]](#footnote-1)

د. محسن محمد صالح[[2]](#footnote-2)

تسعى هذه الورقة إلى تقديم صورة عامة مكثفة حول ظاهرة الهجرة واللجوء في العالم. وتبرز أهم النقاط في الفهم الإسلامي والحضاري لقضية اللجوء والتعامل مع المهاجرين. وتناقش أهمية التفاعل الإيجابي مع ظاهرة اللجوء، وما تحمله من فوائد اجتماعية واقتصادية وتنموية لكل من المهاجرين وللبلدان التي تستقبلهم. وبناء على ذلك، سنركز في هذه الورقة على عشر نقاط:

أولاً: إن ظاهرة الهجرة واللجوء هما من الظواهر المتكررة في تاريخ البشرية، وتحدث لأسباب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وأمنية مختلفة. وقد ازدادت هذه الظاهرة في وقتنا الراهن، نتيجة للثورات والحروب والصراعات الداخلية، إضافة إلى الفقر، والبطالة، والجفاف. بالإضافة إلى ذلك، فإن التفاوت الكبير في معدلات الدخل بين البلدان قد يؤدي إلى هجرة الكثيرين بحثاً عن فرص أفضل للحياة.

ثانياً: تتفق معظم المعتقدات والأيديولوجيات على مجموعة من القيم والمعايير الإنسانية كالعدالة والمساواة والتراحم والتعايش الثقافي، والتي تشكل أساساً للعمل المتبادل بين مختلف الدول والأمم، لدعم هذه القيم والتفاعل معها.

ثالثاً: تركّز تعاليم الدين الإسلامي إلى حدّ كبير على القيم الإنسانية، بغض النظر عن الجنس، واللون، والجنسية، والطائفة، والمكان، أو الزمان. وقد أرسل الله سبحانه وتعالى رسوله محمد صلى الله عليه وسلم رحمة للناس جميعاً }وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ{[[3]](#footnote-3). وكل الناس يستحقون العدالة مهما بلغ الاختلاف معهم؛ }وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلى أَلَّا تَعْدِلُوا{[[4]](#footnote-4).والناس متساوون كأسنان المشط؛ وإن الاختلاف في المعتقدات والأعراق والألوان والجنسيات يجب أن يكون وسيلة للاتحاد والتكامل والتعاون }وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا{[[5]](#footnote-5)؛ ولا ينبغي إجبار أحد على اعتناق دين أو تبني فكرة بالقوة، }لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ{[[6]](#footnote-6). وإن للإنسان قيمةً كبيرةً في الفهم الإسلامي، باعتبار إنسانيته قبل أي شيء. وحتى رعاية الحيوانات والحفاظ على حياتها هي قضية مهمة، لها مكانتها وتقديرها. في الحديث الصحيح "إِنَّ امْرَأَةً بَغِيّاً رَأَتْ كَلْباً فِي يَوْمٍ حَارٍّ يُطِيفُ بِبِئْرٍ قَدْ أَدْلَعَ لِسَانَهُ مِنَ الْعَطَشِ فَنَزَعَتْ لَهُ بِمُوقِهَا فَغُفِرَ لَهَا"[[7]](#footnote-7). وفي حديث آخر "دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ في هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ"[[8]](#footnote-8). فالرحمة التي كانت في قلب تلك المرأة والتي دفعتها لأن تسقي كلباً يعاني من العطش، أدت إلى أن يغفر الله لها بالرغم من أنها كانت عاهرة تتاجر بالزنا؛ وانعدام الرحمة في قلب المرأة الأخرى الذي أدى لحبسها قطة ومنعها من البحث عن رزقها أدخلها عذاب جهنم.

رابعاً: يقدم الإسلام منظومة حقوقية متقدمة مقارنة بالقانوني الدولي المعاصر، وهو يوجب الحماية والرعاية لمن يحتاجها. ويدخل في ذلك المهاجرون واللاجئون حتى لو كانوا مخالفين في الدين "وإن أحد من المشركين استجارك فأجره"[[9]](#footnote-9). ويدخل في حقوق اللاجئ تكريمه، وتوفير احتياجاته، وجمع شمل عائلته، والمحافظة على أمواله وممتلكاته، وعدم التمييز ضده، وعدم ردّه لبلده إن كان لا يرغب أو يوجد خطر عليه، وعدم استبعاد أي جنسيات أو أعراق أو أديان من هذا الحق. بل وإمكانية أن يقوم أفراد مسلمون بتقديم الإجارة، مع التزام الدولة المسلمة باحترام قرارهم. وتحض أخلاق الإسلام على تقديم المساعدة لعابر السبيل وإغاثة المحتاجين، وعلى أخلاق الشهامة والكرم وحسن الجوار...[[10]](#footnote-10).

خامساً: من الناحية العملية، نجحت الحضارة الإسلامية إلى حدّ كبير في تطبيق مجموعة القيم والمعايير الإنسانية، فاستوعبت قوميات مختلفة تحت مظلة واحدة، كالعرب والفرس والأتراك والأكراد والأمازيغ والسود والهنود...؛ وتعايشت تحت سقفها أديان مختلفة كالإسلام والمسيحية واليهودية والهندوسية والبوذية... وكل أتباعها كانوا عناصر فاعلة وشريكة في بناء هذه الحضارة؛ وتولى القيادة رجال وعائلات حاكمة من أجناس مختلفة...؛ بل إن دولة كاملة كان لها دور مركزي في التاريخ الإسلامي حكمها المماليك (الذين كانوا في أصولهم عبيداً) في مصر والشام والحجاز وكانوا من أصول قوقازية ومن آسيا الوسطى. وشكلت الحضارة الإسلامية منظومات حماية وملاذاً آمناً للنازحين من بيئات الاضطهاد المختلفة، كما حدث في استيعاب الدولة العثمانية مثلاً لليهود الهاربين من الاضطهاد في الأندلس (إسبانيا والبرتغال).

سادساً: تفاقمت مشكلة الهجرة في السنوات الأخيرة. ووفقاً لوكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين United Nations Refugee Agency، بلغ إجمالي عدد اللاجئين في جميع أنحاء العالم نحو 16.5 مليون لاجئ حتى منتصف سنة 2016[[11]](#footnote-11).

وقال إيان جولدن Ian Goldin، مدير مدرسة أوكسفورد مارتن Oxford Martin School، إنه يوجد نحو 230 مليون مهاجر في العالم، يشكلون نحو 3% من سكان الكرة الأرضية. ولم تتغير هذه النسبة كثيراً في السنوات المئة الماضية. ولكن، مع تضاعف عدد سكان العالم أربع مرات، فإن عدد المهاجرين تضاعف أيضاً. وأضاف أنه منذ أوائل القرن العشرين، ازداد عدد البلدان من خمسين إلى أكثر من مئتي بلد. وإن المزيد من الحدود تعني المزيد من المهاجرين. ومن بين التدفق السنوي العالمي لنحو 15 مليون مهاجر، فإن معظمهم يندرج في فئة من أربع فئات: فئة اقتصادية (ستة ملايين)، وفئة طلاب يتابعون دراستهم (أربعة ملايين)، وفئة مرتبطة بأسباب أسرية اجتماعية (مثل لمّ شمل الأسرة، وانضمام أفراد من الأسرة إلى ذويهم) (مليوناً واحداً)، وفئة مرتبطة باللجوء (ثلاثة ملايين). وهناك نحو 20 مليون لاجئ معترف بهم رسمياً في جميع أنحاء العالم، 86% منهم استضافتهم الدول المجاورة، في حين كانت النسبة 70% قبل عشر سنوات[[12]](#footnote-12).

وتبرز مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بوصفها أقدم قضية مستمرة في التاريخ الحديث والمعاصر (منذ سنة 1948)، وتمثل أكبر نسبة من اللاجئين لسكان معينين؛ إذ إن نحو 68% من الفلسطينيين لاجئون، حيث يعيش نصف السكان الفلسطينيين خارج فلسطين التاريخية، والباقي هم من اللاجئين الذين طُردوا من فلسطين المحتلة سنة 1948، وأجبروا على الاستقرار في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أصدرت الأمم المتحدة أكثر من 120 قراراً، تدعو جميعها إلى تأييد حقّ الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، إلا أن هذه القرارات فشلت في إلزام "إسرائيل" بتنفيذها[[13]](#footnote-13).

واليوم، فإن مشكلة اللاجئين السوريين واضحة، حيث اضطر نحو 12 مليون سوري إلى مغادرة منازلهم؛ 7 ملايين منهم مشردون داخلياً، و5 ملايين هُجّروا إلى الخارج. وحسب تقديرات الأمم المتحدة لأعداد اللاجئين في منتصف سنة 2016، فإن هناك نحو 2.7 مليون لاجئ أفغاني يعيشون خارج بلدهم، ونحو 1.1 مليون لاجئ صومالي، وأكثر من نصف مليون لاجئ من السودان وجنوب السودان. وهذا يدل على أن البلدان الإسلامية هي الأكثر تضرراً من مشكلة اللاجئين[[14]](#footnote-14).

سابعاً: تتصدر تركيا قائمة الدول المستضيفة للاجئين حيث تضم نحو ثلاثة ملايين لاجئ، تليها باكستان بنحو 1.6 مليون، ثمّ لبنان وإيران بنحو مليون لاجئ، واحتلت أثيوبيا، والأردن، وكينيا، وأوغندا، وألمانيا المركز الثالث بنحو 0.5 إلى 0.7 مليون لاجئ[[15]](#footnote-15). وهذا يعني أن بلدان العالم الثالث، على الرغم من مواردها المحدودة، إلا أنها تتحمل وطأة الحمل الأكبر من استضافة اللاجئين. وهذا يتناقض مع الصورة التي تحاول الدعاية الغربية إظهارها عن موجات اللاجئين القادمين، وما يترتب على ذلك من مخاوف، على الرغم من أن هؤلاء المهاجرين لا يؤثرون حقاً على الهيكل السكاني للدول الغربية، بل إن هذه البلدان تستفيد اقتصادياً إلى حدّ كبير من اليد العاملة الشابة الرخيصة التي يقدمها اللاجئون.

ثامناً: التأثير الإيجابي للهجرة: نهضت بعض الدول الكبيرة والمتقدمة وارتقت على أكتاف المهاجرين واللاجئين الذين قاموا بتأسيس وتطوير مجتمعات جديدة، على الرغم من أن هذا جاء على حساب السكان الأصليين، كما في الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا وغيرها.

وأوضحت نيكول كيدر Nicole Kidder، في مقالها عن الآثار الإيجابية للهجرة، أن "مشروع هاميلتون The Hamilton Project" (الذي بدأ في سنة 2006، وهو عبارة عن مركز تفكير وفريق للأبحاث الاقتصادية في معهد بروكينجز Brookings Institution) يشير إلى فوائد عديدة للهجرة لكل من بلد المقصد وللمهاجرين. إذ إن من إيجابيات الانتقال واللجوء في العالم أنه يؤدي إلى زيادة إنتاجية القوى العاملة، وتعزيز الاقتصاد، وتشجيع الابتكار، وتعزيز التسامح، وتحسين مستوى المعيشة. وخلص المشروع إلى أن المهاجرين يُعدُّون مُكمّلين لا منافسين للقوى العاملة المحلية، ويُسهمون في دعم الاقتصاد وزيادة الإنتاجية[[16]](#footnote-16).

ووفقاً لمشروع هاميلتون نفسه، فإن معظم الدول الغربية، مثل أستراليا وكندا، اعتمدت سياسات تشدد على ضرورة الأخذ بالعوامل الاقتصادية والتعليمية عند الموافقة على استقبال المهاجرين، معتبرة أن ذلك سيعزز الاقتصاد الوطني فيها. ويشير المشروع إلى أن المهاجرين المتعلمين تعليماً جيداً والذين يمتلكون مهارات متخصصة، يزيدون من المواهب التي تغرس منظوراً جديداً في صناعاتهم. ويبيِّن مشروع هاميلتون أن المهاجرين إلى الولايات المتحدة هم أكثر قابلية، بنسبة 30%، لبدء أعمال تجارية جديدة، كما أن احتمالية أن يقدموا براءات اختراع هي أكبر بثلاثة أضعاف مما هي عليه عند المواطنين المولودين في الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، وجد تحليل صادر عن "شراكة من أجل اقتصاد أمريكي جديد Partnership for a New American Economy" أن 41% من لائحة "شركات فورتشن الـ 500 في الولايات المتحدة Fortune 500 companies in the U.S. " خلال 2010 قد أطلقها مهاجرون إلى الولايات المتحدة أو أبناؤهم[[17]](#footnote-17).

ومن الجدير بالذكر أن المهاجرين في الولايات المتحدة كانوا من مؤسسي الشركات، مثل جوجل Google، وإنتل Intel، وباي بال PayPal، وإيباي eBay، وياهو Yahoo. وفي الواقع، يشكل المهاجرون المهرة أكثر من نصف الشركات الناشئة في وادي السيليكون Silicon Valley، وأكثر من نصف براءات الاختراع، على الرغم من أنهم يشكلون أقل من 15% من السكان. ومن الملفت للنظر أن البحوث المتعلقة بالأثر المالي الصافي للهجرة تُبيِّن أن المهاجرين يسهمون بشكل أكبر بكثير في الضرائب، مقابل الفوائد والخدمات التي يحصلون عليها. وقد ذكر البنك الدولي World Bank أن زيادة الهجرة، بهامش قدره 3% من القوى العاملة في البلدان المتقدمة، تولد مكاسب اقتصادية عالمية تبلغ 356 مليار دولار[[18]](#footnote-18).

وعلاوة على ذلك، فمع انخفاض الخصوبة إلى ما دون مستويات الاستبدال (عدد المواليد الذين يعوضون عدد الوفيات) في عدة بلدان غربية؛ يتوقع الخبراء ارتفاعاً سريعاً لمعدلات الإعالة، وتراجع في القوى العاملة[[19]](#footnote-19). وفي هذه الحالة، سيلعب المهاجرون دوراً حيوياً في توفير القوى العاملة والحفاظ على تقدم المجتمعات.

وكمثال إيجابي على إسهامات اللاجئين في تنمية الدول العربية والإسلامية، تجدر الإشارة إلى أن الفلسطينيين الذين لجأوا إلى لبنان بعد حرب 1948، حملوا نحو 150 مليون جنيه إسترليني، وهو ما يعادل هذه الأيام نحو 15 مليار دولار أمريكي، وفقاً لبعض التقديرات. كما أسهموا في النمو الاقتصادي اللبناني، ففي الوقت الذي سيطر فيه الصهاينة على ميناء حيفا ومطار اللد، انتقل التركيز إلى ميناء بيروت ومطارها[[20]](#footnote-20). ولعب العديد من الفلسطينيين دوراً رئيسياً في ازدهار لبنان، مثل يوسف بيدس مؤسس بنك إنترا، وطيران الشرق الأوسط، واستديو بعلبك؛ ومثل حسيب صباغ وسعيد خوري، مؤسسا شركة اتحاد المقاولين (CCC)؛ ورفعت نمر، مؤسس بنك الاتحادي العربي، ثمّ بنك بيروت للتجارة؛ وباسم فارس وبدر الفاهوم، مؤسسا الشركة العربية للتأمين؛ وزهير العلمي، مؤسس شركة خطيب وعلمي؛ وكمال الشاعر، مؤسس دار الهندسة؛ وريمون عودة، مؤسس بنك عودة، وغيرهم من الفلسطينيين[[21]](#footnote-21).

وأسهم الفلسطينيون بشكل فعّال في تنمية الكويت وازدهارها في جميع القطاعات، من القطاعات الحكومية إلى المؤسسات الخاصة. ولم يقتصر دورهم على الوظائف الهامشية، بل كانوا في قلب النهضة الكويتية. ولعب الفلسطينيون دوراً رئيسياً في الوزارات والإدارات الحكومية، حيث شكلوا كادراً مختصاً ذو كفاءة عالية. كما عملوا كأطباء، ومعلمين، وصيادلة، ومهندسين، ومحاسبين، وكتبة، وما إلى ذلك. وعلى سبيل المثال، شكّل الفلسطينيون نحو 49% من المعلمين في المدارس الحكومية في سنة 1965؛ وحتى في سنة 1975 كانوا ما زالوا يمثلون ربع المعلمين[[22]](#footnote-22). "وكان للفلسطينيين دور حيوي في الحياة الاقتصادية المحلية؛ فخلافاً للوافدين الآخرين، كان معظم الفلسطينيين ينفقون رواتبهم ودخولهم في السوق المحلي، وتسير إيراداتهم في دورة اقتصادية داخلية، ذلك لأن معظمهم كانوا يقيمون مع عائلاتهم وينفقون معظم دخلهم الشهري عليها، وأدى شعورهم بالاستقرار لربط دورة حياتهم بها، فكانوا يعيدون إنفاق رواتبهم في داخل البلد نفسها (ولمستفيدين كويتيين في الغالب) على شكل إيجارات سكن، ومشتريات سيارات، ومستلزمات معيشة"[[23]](#footnote-23).

تاسعاً: أسهم مركز الزيتونة، كمركز بحثي أكاديمي ومركز تفكير، في ​​عدة دراسات وتقييمات استراتيجية واستطلاعات وندوات لفهم أفضل لمشاكل اللاجئين، وخصوصاً الفلسطينيين خلال 2005–2017. ومن الأمثلة على هذه الإسهامات، استطلاعات الرأي التي أجريت ضمن معايير أكاديمية عالية في سنتي 2005 و2006 لدراسة آراء المجتمع الفلسطيني في لبنان. وأثبتت النتائج أن المخاوف المنتشرة على نطاق واسع بشأن تجنيس الفلسطينيين خاطئة، ولا أساس لها من الصحة. وقد سئل المشاركون الذين شملتهم الدراسة عن وجهات نظرهم حول حلٍّ مقبول لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فجاءت النتائج على الشكل التالي: 79.6% من المستطلعة آراؤهم لم يقبلوا سوى بالعودة إلى أراضيهم الأصلية التي طردوا منها وأسرهم، و5.4% قبلوا بالعودة إلى الأراضي المحتلة سنة 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة)، في حين أن 6.3% قبلوا بالتعويض وإعادة التوطين خارج فلسطين، ولكن ليس في لبنان، و4.9% قبلوا بالتعويض وإعادة التوطين في لبنان شريطة أن يتمتعوا بجميع حقوقهم المدنية، وأخيراً، 1.7% فقط قبلوا بالتعويض وإعادة التوطين في لبنان والحصول على الجنسية اللبنانية. وبالتالي، فإن 6.6% فقط من الفلسطينيين الذين شملهم الاستطلاع قبلوا بالتوطين في لبنان، و2.1% أجابوا: "لا أعلم". ومع ذلك، فإن العودة إلى فلسطين التاريخية كانت خيار 85% من الفلسطينيين الذين شملهم الاستطلاع. ويكشف هذا الاستطلاع بشكل واضح أن إصرار الفلسطينيين على العودة إلى بلداتهم أو قراهم لا يقتصر على النخب والناشطين الفلسطينيين، بل هو مطلب شامل، على الرغم من الضغوط الهائلة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بشكل متواصل، ولم يقع سوى قطاع صغير منهم في اليأس والإحباط. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه النتائج تثبت للدولة اللبنانية أنه على الرغم من أن معظم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ولدوا في هذا البلد ولا يعرفون بلداً آخر، إلا أن 98.3% منهم يرفضون التجنيس[[24]](#footnote-24).

مع وجود مخاوف مشروعة بشأن الهجرة واسعة النطاق، من ضمنها إمكانية تفتيت النسيج الاجتماعي والنزاع الطائفي، فإن فوائد الهجرة ما تزال أكثر بكثير من جوانبها السلبية. ولكن للأسف فإن عدداً من الدول العربية والإسلامية والغربية لديها قواعد صارمة فيما يتعلق باستقبال اللاجئين، مما نشر موقفاً سلبياً (وأحياناً عدائياً) تجاهم، وتمّ تصويرهم على أنهم متسولون فقراء، وعبء على المجتمع، وخطر اجتماعي وثقافي. وفي الواقع، يوجد عدد كبير من اللاجئين الحاصلين على الشهادات والخبرات والمهارات، وهم قادرون على أداء أدوار إنمائية إيجابية في البلدان المضيفة.

عاشراً: من ناحية أخرى، يجب توظيف الوسائل الإعلامية والسياسية والثقافية لتفعيل الجانب الإيجابي للاجئين، من حيث التعارف والتعايش الثقافي، إضافة إلى المشاركة في التنمية والتقدم الاقتصادي.

ومن الضروري تعزيز القيم الإنسانية المشتركة فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين ورعايتهم، والاستفادة الإيجابية من طاقتهم وخبرتهم، طالما أنهم يعيشون بشرف وسلام ويحترمون قوانين البلاد المضيفة.

1. قدمت هذه الورقة باللغة الإنجليزية في المؤتمر العالمي لمنظمة المدينة ومؤسسات المجتمع المدني، التي نظمته بلدية اسنلر Esenler في 20–22/10/2017، تحت رعاية الرئاسة التركية في جامعة يلدز التقنية Yıldız Technical University في إسطنبول، تركيا. [↑](#footnote-ref-1)
2. أستاذ مشارك في الدراسات الفلسطينية والمدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. [↑](#footnote-ref-2)
3. **القرآن الكريم**، سورة الأنبياء، الآية 107. [↑](#footnote-ref-3)
4. **القرآن الكريم**، سورة المائدة، الآية 8. [↑](#footnote-ref-4)
5. **القرآن الكريم**، سورة الحجرات، الآية 13. [↑](#footnote-ref-5)
6. **القرآن الكريم**، سورة البقرة، الآية 256. [↑](#footnote-ref-6)
7. صحيح مسلم، 2245. [↑](#footnote-ref-7)
8. صحيح البخاري، حديث 3318. [↑](#footnote-ref-8)
9. **القرآن الكريم**، سورة التوبة، الآية 6. [↑](#footnote-ref-9)
10. محمد المورقي، "أحكام اللجوء في الفقه الإسلامي والقانون الدولي"، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1998.

انظر أيضاً عبد العزيز السعوي، حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون: دراسة تحليلية مقارنة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، <http://elibrary.mediu.edu.my/books/MAL05164.pdf> [↑](#footnote-ref-10)
11. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), “Mid-Year Trends 2016,” 17/2/2017,

<http://www.unhcr.org/statistics/unhcrstats/58aa8f247/mid-year-trends-june-2016.html?query=mid%20year%20trend%202016> [↑](#footnote-ref-11)
12. See Ian Goldin, How immigration has changed the world – for the better,

https://www.weforum.org/agenda/2016/01/how-immigration-has-changed-the-world-for-the-better/ [↑](#footnote-ref-12)
13. للمزيد انظر محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي 2014–2015** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016)، ص 323–337. [↑](#footnote-ref-13)
14. See UNHCR, “Mid-Year Trends 2016,” 17/2/2017. [↑](#footnote-ref-14)
15. Ibid. [↑](#footnote-ref-15)
16. Nicole Kidder, “Positive Effects of Immigration,” <http://classroom.synonym.com/positive-effects-of-immigration-12078592.html> [↑](#footnote-ref-16)
17. Ibid. [↑](#footnote-ref-17)
18. Ian Goldin, op. cit. [↑](#footnote-ref-18)
19. See Ibid. [↑](#footnote-ref-19)
20. انظر: صقر أبو فخر، قوة العمل الفلسطينية والاقتصاد اللبناني: تكامل لا تنافس، صحيفة **السفير**، بيروت، 20/1/2006. [↑](#footnote-ref-20)
21. **المرجع نفسه**. [↑](#footnote-ref-21)
22. For more information about Palestinians in Kuwait and abroad, see Helena Schulz and Juliane Hammer, *The Palestinian Diaspora* (London: Routledge, 2003). [↑](#footnote-ref-22)
23. محمد محسن صالح، مقال: "فلسطينيو الكويت بعد ربع قرن من الاجتياح العراقي"، موقع الجزيرة.نت، 25/8/2015،

http://www.aljazeera.net/home/Getpage/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/878588a5-f3e3-4f62-9050- f2c722bfba1a [↑](#footnote-ref-23)
24. Mohsen Mohammad Saleh and Ziad al-Hasan, *The Political Views of The Palestinian Refugees in Lebanon: As Reflected in May 2006* (Beirut: Al-Zaytouna Centre for Studies and Consultations, 2009). [↑](#footnote-ref-24)